



...وعلى اتهامات الرميحي (تصوير: محمد المخرق)



خليل يرد على اتهامات العسومي

العسومي والرميحي يتهمان «مالية النواب» بصفقات سرية

الحكومة استردت «أحكام الأسرة»... وأحالت اتفاقيتي تنفيذ «معبّر ستر» لـ «النيابي»

القضيبية - أماني المسقطي

استردت الحكومة في رسالة أحالها رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة مشروع قانون أحكام الأسرة، فيما أحالت الحكومة إلى مجلس النواب مشروع قانون بالتصديق على اتفاقيتي الاستصناع والوكالة بين حكومة مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية لتنفيذ مشروع معبر ستر البحري.

وفي جلسة النواب أمس (الثلاثاء) برئاسة رئيس المجلس خليفة الظهراني، اتهم النائبان عادل العسومي وخميس الرميحي لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس النواب بما اعتبروه «عقد صفقات سرية مع اللجنة الوزارية المكلفة دراسة مشروع قانون بشأن الموازنة العامة للدولة للعامين 2010/2009»، وذلك بعد أن طلب رئيس اللجنة المالية عبدالجليل خليل خلال اجتماع اللجنة مع اللجنة الوزارية في الأسبوع الماضي اقتصار الاجتماع على أعضاء اللجنة.

وفي بداية الجلسة، قال العسومي: «رئيس اللجنة المالية طلب عدم دخول النواب من خارج أعضاء اللجنة اجتماع مناقشة الموازنة، وذلك على رغم أن النواب دخلوا الاجتماع بعد أن استأذنوا والتزموا بالإجراءات التي تتخذ في هذا الإطار، فهل هناك صفقات

لا تريد اللجنة المالية لنا أن نعلم بها؟»، مطالباً رئيس اللجنة بالاعتذار عن هذا التصرف والتعهد بعدم تكراره. إلا أن خليل رفض هذا الاتهام، غير أن الرميحي أشار إلى أن رئيس المجلس خليفة الظهراني رئيس الاجتماع، ما يعني عدم أحقية رئيس اللجنة المالية إخراج الأعضاء من الجلسة، مضيفاً: «رئيس اللجنة وعدنا منذ أسبوع بتقديم اعتذار باسم اللجنة إلى النواب الذين منعوا من دخول القاعة، ولا نعلم إن كانت هناك صفقات سرية». وحاول الظهراني حسم الخلاف، إذ قال: «أنا أول من قدمت هذا الاقتراح، ومن الممكن أن صوتي حينها كان منخفضاً، وتولى خليل إبلاغ النواب بالخروج نيابة عني، وأنا طلبت خروج الجميع عدا أعضاء اللجنة والحكومة نتيجة وجود عدد كبير من موظفي الأمانة العامة في الاجتماع، وارتأيت أن نتكفي في الاجتماع ببقاء

الوزير المختص مع شخص أو شخصين يحتاج إليهما، ولم أرد أن يكون عدد كبير من الموظفين موجودين أثناء مناقشة الموضوع، وخصوصاً أنه قد يكون في النقاشات ترحل للجنة أو الحكومة، وكلكم لكم الحب والتقدير ولا أعتقد أن لديكم شكاً في ذلك». وعلق الرميحي على حديثه بالقول: «...أنت قلت إنك أمرت الموظفين وليس أعضاء المجلس بالخروج».

ورد عليه الظهراني: «ما حدث سوء فهم يجب أن ينتهي...» إلا أن العسومي أصر على موقفه، وقال: «يجب أن يعلم رؤساء اللجان أنه ليس من حقهم اتخاذ مثل هذا القرار، وأنا أكرر مطالبتي بالاعتذار».

فقال الظهراني: «أنا اعتذر عنه، وليس هناك نية سيئة في الأمر». وهنا أكد خليل أنه لم يطلب إخراج أحد من اجتماع اللجنة، مشيراً إلى أن القرار كان هو قرار رئيس المجلس، وقال: «أنا أسف لما يحدث، ولا أحب الدخول في هذا الجدل، رئيس المجلس كان موجوداً وهو رئيس الجلسة، وهو من طلب إخراج الجميع عدا اللجنة». ورد عليه العسومي: «... ليست مقبولة منك ولا من غيرك».



الظهراني يفتي المتهم عن عبدالجليل خليل

أحمد: ملايين الدنانير تتحرك من دون علم مجلس الشعب

وزير المالية: الخصخصة لا تنطبق على بيع جزء من شركات «ممتلكات»



أحمد: ملايين الدنانير تتحرك من دون علمنا

بعض الشركات، أكد وزير المالية على مجلس الشعب ليقراها أو يرفضها، بينما الأمور بدأت تحدث من دون علم المواطنين». وأجابه وزير المالية: «شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو) لديها استثمارات، فهل هذا يتطلب منها أيضاً الرجوع للنواب قبل أن تقوم بالاستثمار؟ والأمر نفسه ينطبق على شركة طيران الخليج، ومن غير المعقول أن كل العملية الاستثمارية تقوم بها الشركات يتم خلالها الرجوع للمجلس التشريعي، بينما الطريقة المنطقي هي الرجوع للمجلس في نهاية كل عام».

بينما رد عليه أحمد بالقول: «المشكلة أن هناك ملايين الدنانير التي تتحرك من هنا وهناك ومجلس الشعب لا يعلم عنها، وفي السابق كانت الحكومة عندما تريد أن تحول هذه المبالغ تعرض الموضوع



وزير المالية: بيع جزء من «ممتلكات» غير خاضع للخصخصة

تفصلهم في بعض الأحيان». كما طالب أحمد بتحديد نسبة من الأسهم للاكتتاب العام للمواطنين من الأفراد، وذلك ليستفيد المواطن منها بصورة مباشرة ويتحسن وضعه المعيشي. وأضاف: «الوزير لم يشر إلى الشركات المزمع بيعها إلا بعد أن تتم هذه العملية حفاظاً على سلامة عملية البيع، ولا تهمنا الأسماء وإنما ما يهمننا أن تكون لهذه الاستثمارات وتستطيع أن تحسن الأرباح على المدى المتوسط والطويل. وفيما يتعلق بخفض الملكية في

شركة «ممتلكات» من الاستثمار فيها، قال أحمد: «الأفضل من ذلك هو تحقيق ذلك على أرض الواقع، وأن يلمس المواطن فوائد أرباح هذه الشركات ونريد أن نطمئن بمعرفة من قام بهذه الدراسات». وأضاف: «الوزير لم يشر إلى الشركات المزمع بيعها إلا بعد أن تتم هذه العملية حفاظاً على سلامة عملية البيع، ولا تهمنا الأسماء وإنما ما يهمننا أن تكون لهذه الاستثمارات وتستطيع أن تحسن الأرباح على المدى المتوسط والطويل. وفيما يتعلق بخفض الملكية في

قال وزير المالية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة في رده على السؤال الموجه إليه من النائب علي أحمد بشأن خطة شركة ممتلكات لخصخصة بعض الشركات التابعة له: «إن بيع جزء من أسهم الشركات التابعة لشركة «ممتلكات» لا يطبق عليه قانون الخصخصة، لأننا نتحدث عن شركات عامة، صحيح أن شركة «ممتلكات» هي مؤسسة صدرت بمرسوم، ولكنها تتبع قانون الشركات وبالتالي ينطبق عليها قانون الشركات، وحين نتابع أسهمها فإنها تتابع كأسهم تجارية».

أما النائب علي أحمد، فقال: «حين أنشئت شركة «ممتلكات» فاعل الناس بالخير، لأنها ستكون رافداً مهماً لموازنة الدولة وتحسين مستوى معيشة المواطنين، وذلك بتوجيه أرباح الشركة التي تحوي مجموعة من الشركات للمواطنين بشكل خاص، ولكن ما حصل أن أرباح الشركات الناجحة ذهبت لتغطي خسائر الشركات التي لم تستطع النجاح في أعمالها».

وأضاف: «لا أتفق مع رد الوزير بأن أحكام الخصخصة لا تسري على عمليات البيع المزمع القيام بها من قبل شركة «ممتلكات»، وكما هو معروف فإنها مملوكة مئة في المئة للدولة وهي مال عام (...)، كما أن الوزير خالف كلامه في رده حين قال إن الشركة ستخفض ملكيتها في شركات محلية بصورة تدريجية، فكيف لا يكون هناك خصخصة مع تحويل ملك عام إلى قطاع خاص؟». أما بشأن ما أشار إليه الوزير في رده بأن شركة ممتلكات قامت بدراسة استراتيجية للشركات التابعة لها لتحديد أفضل الخيارات الاستثمارية لزيادة ربحيتها وتحقيق عائد أفضل



أبو الفتح معترضاً على تغيب وزير الصناعة عن الجلسة

ارتباط فخرو بتكليف رسمي يؤجل مناقشة «تحقيق الحد»

أدى تغيب وزير الصناعة والتجارة حسن فخرو عن حضور جلسة النواب أمس نتيجة ارتباطه بتكليف رسمي باستقبال رئيسة القلمين، إلى تأجيل مناقشة تقرير لجنة التحقيق البرلمانية بشأن ملابس تأجير الأرض الواقعة بمدينة الحد الصناعية لمدة أسبوع.

وأدى ذلك إلى اعتراض رئيس لجنة التحقيق عيسى أبو الفتح الذي قال: «الزيارات الرسمية للوزراء تتم وفق جدول زمني معد منذ فترة طويلة، وإذا كان الوزير ملتزم ببقاء مع ضيوف فكان من الواجب أن يخبرنا بذلك قبل فترة، أما التأجيل في آخر لحظة فهو مرفوض».

4 جلسات استثنائية

لتصميم مشروعات القوانين

توافق النواب في جلستهم أمس على أن يتم تخصيص 4 جلسات استثنائية تعقد يوم الخميس بدءاً من الأسبوع المقبل ولمدة أربعة أسابيع لمناقشة تقارير اللجان بشأن مشروعات القوانين. وقال رئيس المجلس خليفة الظهراني: «أخي وزميلي وصديقي رئيس مجلس الشورى علي صالح الصالح أكد في أكثر من مناسبة أن مجلس الشورى ليس لديه ما يجعله يستمر في جلسات العادية، لذلك نأمل أن ندفع بما لدينا من مشروعات حسب المقدرة وما لدينا من جهد لسرعة إقرارها وإحالتها لمجلس الشورى». بينما أكد رئيس لجنة الخدمات في مجلس النواب علي أحمد وجود قوانين كثيرة مهمة لدى مجلس الشورى لم يتم مناقشتها بعد، ومن بينها 5 مشروعات بقوانين للمتقاعدين، معتبراً أنه من غير المعقول تأخير مناقشة هذه المشروعات بانتظار إحالة الموازنة العامة للدولة للعامين 2010/2009 إليهم.

«تحقيق الأملاك» تناقش مواقع

العقارات مع «التسجيل» اليوم

تناقش لجنة التحقيق البرلمانية في أملاك الدولة العامة والخاصة برئاسة النائب عبدالجليل خليل صباح اليوم (الأربعاء) مع وفد من التسجيل العقاري التغييرات الحاصلة على بعض مواقع العقارات أو تغيير مواقعها دون وجود سند يثبت ذلك أو دون تقيدها رسمياً لدى التسجيل العقاري. يشار إلى أن اللجنة قامت مؤخراً بزيارة تفقدية للأراضي الواقعة بالمحافظة الشمالية والمعاصمة والمحرق للتحقق من مطابقتها مع الوثائق المخصصة لها من وزارة المالية.

وزير المالية يؤجل اجتماعه بـ «مالية النواب»

صرح رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب عبدالجليل خليل بأن اللجنة لن تلتقي صباح اليوم (الأربعاء) باللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة الموازنة العامة للدولة للسنتين الماليتين 2009-2010 وذلك بحسب الاتفاق المسبق مع اللجنة في اجتماعها الأخير يوم الإثنين الماضي. وأشار خليل إلى أن وزير المالية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة طلب تأجيل هذا الاجتماع إلى يوم الغد (الخميس) وذلك من أجل استكمال توفير المعلومات التي طلبتها اللجنة المالية من اللجنة الوزارية، حيث وعدت اللجنة بتوفيرها اليوم، إلا أن ذلك تعذر بناء على كلام وزير المالية. وكانت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية رفضت مؤخراً المقترح الذي تقدمت به اللجنة الوزارية بشأن تخصيص مبلغ 15 مليون دينار وربطه بصندوق الأسر المحتاجة التابع لوزارة التنمية الاجتماعية، عوضاً عن استمرار صرف علاوة غلاء المعيشة للمواطنين، وذلك كونه لا يرتبط على أساس ومعايير واضحة.

الصالح يهنئ رئيس البرلمان السريلانكي بيوم استقلال بلاده

القضيبية - مجلس الشورى

بعث رئيس مجلس الشورى علي صالح الصالح برقية تهنئة لرئيس البرلمان السريلانكي لوكوبندارا بمناسبة يوم استقلال بلاده، ضمنها صادق تهنئه القلبية لرئيس وأعضاء البرلمان السريلانكي باستمرار مسيرة التقدم والإزدهار في جمهورية سريلانكا. وأشاد رئيس مجلس الشورى بالمستوى الرفيع الذي بلغته علاقات التعاون التي تجمع البلدين الصديقين، متمنياً المزيد من التطور للعلاقات القائمة بين البلدين بما يحقق مصالح الشعبين الشقيقين.